أثر تشكيلة المجالس الشعبية البلدية على التنمية المحلية 2012-2017 "بلدية الصومعة نموذجا"

The impact of the formation of the municipal people's councils on local development 2012-2017 " Soumaa Municipality as a Model"

نذير حاجي
جامعة بومرداس، الجزائر، hadji09nadir@gmail.com
مخبر الدراسات السياسية والدولية جامعة بومرداس
جمال درويش
جامعة بومرداس، الجزائر ، derouiche_d@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2020/03/11 **تاريخ القبول:** 2020/05/18 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:
يعتبر المجلس الشعبي البلدي في الجزائر حلقة رئيسية للارتقاء بالتنمية المحلية، ذلك أنه على علاقة مباشرة بالحياة العامة للمواطن، خاصة في ما يخص تعزيز قيم المشاركة السياسية بما يخدم الصالح العام في إطار تحقيق التنمية المحلية، وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية، وبالعمل على استثمار الكفاءات البشرية الموجودة عبر الإقليم البلدي، وكذا تسخير الإمكانات المادية خدمة للمواطن، باعتباره الوحدة التي تقوم عليها كل القطاعات وهو أصل وجودها ولهذا وجب التركيز على نوعية الكفاءات المشكلة للمجلس الشعبي البلدي، وطريقة انتخابهم، و دراسة ثقافة الوعي المنتشرة لدى المواطن بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: *الانتخاب؛ المجلس الشعبي البلدي؛ التنمية المحلية؛ المواطن.*

Abstract:
The Municipal People's Assembly in algeria, is considered as the main circle that advances local development, because it is directly related to citizen's public life and rubbed into his various dealing, Especially, when it comes to enchance the political value's participation, that serves public interests, achieves local development and works to invest human capabilities that exist across the Municipal region to harness the financial capabilities for the citizen who is the unit of all sectors and the root of their existence, To promote the values of participatory democracy, That is why we must focus on the quality of the competencies formed by the Municipal People's Assembly and the manner of their election and study the culture of awareness spread among the citizen in general.

Keywords: *Election; Municipal People's Assembl; Local Development Developmen; Citizen.*

المؤلف المرسل: جمال درويش، hadji09nadirderouiche_d@hotmail.fr

مقدمة:

تعتبر المحددات السياسية والإجتماعية والإقتصادية معيارا أساسيا في إختيار نظام أي دولة، بإعتبار أنها تعزز قيم الديمقراطية التشاركية في المجتمع بما يكفل خدمة المواطنين، والجزائر على غرار العديد من دول العالم تبنت نظام المركزية واللامركزية في التسيير الإداري، حيث أن هذا النظام يكفل التنمية الشاملة محليا ووطنيا، وهذا الأمر لن يتأتى إلا من خلال مشاركة فعالة من طرف الجماعات المحلية وخاصة البلديات، بإعتبار أنها أصغر وحدة إدارية في الجزائر، ولها علاقة مباشرة مع المواطن وأموره اليومية، مما يستدعي كفاءة عالية من طرف شاغلي وظائفها، وكذا هيئتها التنفيذية.

فالمجالس الشعبية البلدية تعمل على توفير الموارد المالية للنهوض بالتنمية المحلية، ولتحقيق هذا الأمر وجب عليها العمل على خلق الإستثمارات على مستواها الإقليمي بما يكفل تمكينها من إيجاد مصادر تمويل دائمة، فتحقيق الإستقرار المحلي تكفله مردودية المشاريع المحققة والتي تعود بالنفع العام على المواطنين، بحيث أن مخرجات المجالس الشعبية البلدية تدخل ضمن بيئة خارجية، بحيث أن المواطن يتفاعل مع مختلف القرارات التي تصدر عنها، فمن أهم ما تواجهه الجزائر في مجال التنمية المحلية هو مستوى تشكيلة المجلس الشعبي البلدي ودرجة الوعي والكفاءة، والحس بالمسؤولية الذي يمتلكونه اتجاه المواطن وتنمية بلديتهم، فهؤلاء الأعضاء هم من تقع على عاتقهم عملية بعث التنمية على مستواهم الإقليمي بإعتبار أن المجلس يضم مجموعة من اللجان تعنى بمختلف مجالات الحياة العامة للمواطنين.

يعتبر الوصول إلى مرحلة الإستقلالية في اتخاذ القرار محليا مرهون بمدى وعي أعضاء المجلس بأهمية تعزيز التنمية من خلال ما يعملون على توفيره من إستثمارات وبعث قيم اجتماعية في اطار تنشئة شاملة وتعزيز قيم المواطنة من خلال وضع استراتيجيات لتحديث التسيير المحلي والإرتقاء به، لما له من أثر في تسيير المجلس ونجاعة مخرجات هذا الأخير من قرارات تخدم الصالح العام.

انطلاقا مما سبق نصل إلى طرح الإشكالية التالية: **كيف أثرت تشكلية المجالس الشعبية البلدية على التنمية المحلية خلال العهدة الانتخابية 2012-2017؟ وكيف يمكن تجاوز سلبيات هذه العهدة مستقبلا اعتمادا على نموذج بلدية الصومعة ؟**

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، ودراسته وتحليله تحليلا شاملا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يستند على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويركز على ما هو كائن وموجود الآن في حياة الفرد والمجتمع، على إعتبار أن البحث الوصفي هو كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقة بين عناصرها، أو بينها وبين ظواهر أخرى.

تم تقسيم الدراسة إلى عنصرين أساسيين، بحيث نتناول في المبحث الأول تشكيلة المجالس الشعبية البلدية، من خلال التطرق إلى نظام إنتخاب أعضائها في المطلب الأول، وكذا ما تعلق بطريقة تسييرها في المطلب الثاني، وأما المبحث الثاني نبين فيه العلاقة الموجودة بين تشكيلة المجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية، من خلال التطرق إلى ماهية التنمية المحلية في المطلب الأول، وصولا إلى معالجة التحديات التنموية على المستوى البلدي في المطلب الثاني.

1. تشكيل المجالس الشعبية البلدية:

حسب الدستور الجزائري في باب المجالس المنتخبة المحلية، فإن المجلس الشعبي البلدي، يعبر عن ارادة الشعب، يتم من خلاله تفويض السلطة لمجموعة من المترشحين، باعتباره قاعدة اللامركزية، فالبلدية هي اصغر وحدة ادارية في الجزائر، وهي مكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام، ومنه سنتطرق في هذا المبحث الى نظام انتخاب هذا المجلس و كذا تشكيله و طريقة تسييره.

أولا. نظام انتخاب المجلس الشعبي البلدي:

" يعد ناخبا كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع، وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، ولم يوجد في احدى حالات فقدان الاهلية المحدد في التشريع المعمول به "، هذا ما نصت عليه المادة 03 من قانون الانتخابات رقم 12- 01 (01، 18 صفر 1433هـ، الموافق ل 12 يناير 2012، ص 03)وتمثل العملية الانتخابية جميع المراحل التي تمر بها الانتخابات باعتبار أعضاء مجموعة من الاجراءات المتعلقة بها.

تشكل القائمة الانتخابية الوعاء الانتخابي البلدي، بحيث انه يسجل فيها جميع الناخبين على مستوى اقليم البلدية، في عملية تسمى المراجعة، تكون هذه العملية تحت مراقبة لجنة ادارية انتخابية تتكون من قاض و عضوية كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي و الامين العام للبلدية و ناخبين اثنين، و يمكن لأي ناخب او ممثل عن حزب في البلدية حق الاطلاع على القائمة الانتخابية، و يمكن له أن يطالب بشطب اي شخص مسجل بغير حق او تسجيل اي شخص تم اغفاله.

يدوم الإقراع يوما واحدا، انطلاقا من الثامنة صباحا الى غاية السابعة مساءا، واستثناءا يمكن تمديده من طرف وزير الداخلية بناءا على طلب الوالي في بعض الحالات الاستثنائية، تشرف مكاتب التصويت على العملية، هذه المكاتب يتم تعيين اعضائها من طرف الوالي من بين الناخبين المقيمين بإقليم الولاية يستثنى منهم المترشحين، والمنتمين الى احزاب سياسية، واوليائهم المباشرين او حتى اصهارهم من الدرجة الثانية بالإضافة الى المنتخبين.

وتتم هذه العملية وفق نظام الاقتراع العام السري والمباشر، بحيث ان الانتخابات تتم بطريقة مباشرة دون وساطة او تدرج، وفي دور واحد، بطريقة شخصية و سرية بعيدا عن التأثيرات، و لهذا أقر المشروع بوجوب وجود العازل و الصندوق، بحضور المعني شخصيا أو عن طريق الوكالة في بعض الحالات الاستثنائية. (بوعمران، 2010، ص 43)

بعد الانتهاء من عملية التصويت، تبدا عملية الفرز، يتولى هذه العملية اعضاء يعينهم اعضاء مكتب التصويت ضمانا لتفادي اي احتمال للتلاعب بالنتائج، تتواصل هذه العملية دون انقطاع الى غاية الانتهاء التام بحضور الناخبين مرورا بمجموعة من الاجراءات نذكر فيما يأتي :

- ✓ تحرير اعضاء مكتب التصويت لمحضر نتائج الفرز .
- ✓ تسليم نسخة منه لممثلي القوائم أو المترشحين، وتعليق نسخة منه في مكتب التصويت .

يتم ارسال المحضر الى اللجنة الولائية المؤقتة و المعنية من طرف وزارة العدل نظرا لتوفرها على ثلاثة قضاة ، مهمتها البث النهائي في النتائج توزيع المقاعد. (بوعمران، 2010، ص 44)

يتم توزيع المقاعد بعد الحصول على المعامل الانتخابي، هو العدد الناتج عن قسمة عدد الاصوات المعبر عنها في كل دائرة انتخابية على عدد المقاعد المطلوب شغلها، مع ابعاد القوائم التي لم تتحصل على نسبة 7% على الاقل من الاصوات المعبر عنها، بعدها يتم توزيع المقاعد المطلوب شكلها بالتناسب مع عدد الاصوات المتحصل عليها، من طرف كل قائمة مترشحة، مع تطبيق قائمة الباقي للأقوى الى غاية شغر كل المقاعد.

وتحدد هذه النسبة من خلال العملية الحسابية التي تقوم على:

(عدد الأصوات المعبر عنها x 7) / 100= عدد الأصوات المحددة لشغور المقعد

وفي هذه الحالة يتم إقصاء القوائم التي لم تصل إلى هذا العدد من الأصوات، كمثال عن ذلك، لنفترض أن عدد الهيئة الناخبة لبلدية ما هو 30000 ناخب، وأن المقاعد المتنافس عليها هو 19 مقعد، وقد شاركت في الإنتخابات سبعة قوائم للفوز بمقاعد المجلس الشعبي البلدي، لنفترض أنه يوم الإقتراع توجه ما مجموعه 19000 ناخب إلى الصناديق، أي ما نسبته 63.33%، من بين هؤلاء تم إلغاء 3560 ورقة تصويت، ليبقى في النهاية عدد الأصوات المعبر عنها هو 15440، كما نتج عن الفرز أن القوائم السبع تحصلت على الأصوات التالية:

- ✓ القائمة رقم01، تحصلت على 5320 صوت.
- ✓ القائمة رقم 02، تحصلت على 3480 صوت.
- ✓ القائمة رقم 03، تحصلت على 2820 صوت.
- ✓ القائمة رقم 04، تحصلت على 1780 صوت.
- ✓ القائمة رقم 05، تحصلت على 808 صوت.
- ✓ القائمة رقم 06، تحصلت على 702 صوت.
- ✓ القائمة رقم 07، تحصلت على 530 صوت.

على ضوء هذه النتائج فإن نسبة ال 7% والتي تسمح بالدخول للمنافسة على المقاعد هي كالتالي: (15440 x 7) / 100= 1080.8

ومنه فإن سعر المقعد من الأصوات هو: 1080.8، وهذا ما يسمح فقط لأربعة قوائم من أصل سبعة للتنافس على المقاعد، أما بقية القوائم فيتم إقصائها، ذلك أنها لم تتحصل على نسبة 7%، والقوائم المتحصلة على النسبة هي كالتالي:

- ✓ القائمة رقم01، التي تحصلت على 5320 صوت.
- ✓ القائمة رقم 02، التي تحصلت على 3480 صوت.
- ✓ القائمة رقم 03، التي تحصلت على 2820 صوت.
- ✓ القائمة رقم 04، التي تحصلت على 1780 صوت.

ثم يتم جمع هذه الأصوات على النحو التالي : 5320 + 3480 + 2820 + 1780 = 13400

بعدها يتم حساب المعامل الإنتخابي، والذي يراعى فيه عدد المقاعد المطلوب شغلها، بحيث يكون حاصل قسمة مجموع أصوات القوائم التي تحصلت على نسبة الـ7%، على عدد المقاعد المطلوب شغلها، استكمالا للمثال المطروح سابقا فإن المعامل الإنتخابي يكون كالتالي : 13400 / 19 = 705.28

بعد هذه العملية تأتي خطوة توزيع المقاعد، وحساب الأصوات المتنافسة على قاعدة الباقي الأقوى، ولحساب عدد المقاعد التي تتحصل عليها كل قائمة، هي نتيجة حاصل قسمة الأصوات التي تتحصل عليها كل قائمة، على المعامل الإنتخابي، وهي كالتالي:

- ✓ القائمة الأولى، 5320 صوت، تتحصل على 7 مقاعد، ويبقى لها 543 صوت للتنافس على قاعدة الباقي الأقوى.
- ✓ القائمة الثانية، 3480 صوت، تتحصل على 4 مقاعد، ويبقى لها 934 صوت للتنافس على قاعدة الباقي الأقوى.
- ✓ القائمة الثالثة، 2820 صوت، تتحصل على 3 مقاعد، ويبقى لها 998 صوت للتنافس على قاعدة الباقي الأقوى.
- ✓ القائمة الرابعة، 1780 صوت، تتحصل على 2 مقاعد، ويبقى لها 523 صوت للتنافس على قاعدة الباقي الأقوى.

في هذه المرحلة عدد المقاعد الموزعة هي 16 مقعد، تتبقى لنا 3 مقاعد تحصل عليها القوائم التي تحصلت على الباقي الأقوى للأصوات وهي القوائم 01، 02، 03، بحيث يكون التوزيع النهائي للمقاعد كما يلي:

- ✓ القائمة رقم01، تحصلت على 8 مقاعد.
- ✓ القائمة رقم 02، تحصلت على 5 مقاعد.
- ✓ القائمة رقم 03، تحصلت على 4 مقاعد.
- ✓ القائمة رقم 04، تحصلت على مقعدين.

ليصبح المجموع كاملا 19 مقعد، وبهذا تتم عملية تقسيم المقاعد على القوائم.

الملاحظ من هذا النظام أنه يوفر المجال لتترجح كفة الأحزاب الكبرى على حساب الأحزاب الصغيرة، أو القوائم الحرة، فالوعاء الإنتخابي الكبير لأي قائمة يحسم الأمر، ويرجح كفة الأحزاب الكبيرة على الفوز بأغلبية المقاعد في المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

ثانيا: لجان المجلس الشعبي البلدي:

يتم تشكيل هذه اللجان من بين أعضاء المجلس المنتخبين للمساعدة في أداء المهام ومعالجة الأمور العامة للمواطنين، ويتم تنصيب هذه اللجان عن طريق المداولة، تتضمن تشكيلتها تمثيلا نسبيا يعكس المكونات السياسية للمجلس، لتقوم بعدها اللجنة بإعداد نظامها الداخلي والمصادقة عليه وقد نصت المادة 31 من

القانون 11-10 المتعلق بالبلدية على اختصاصات اللجان وهي كالآتي: (10، 20 رجب عام 1432هـ، الموافق ل 22 يونيو 2011، ص 31)

- ✓ لجنة الإقتصاد والمالية والإستثمار .
- ✓ لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة .
- ✓ لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية .
- ✓ لجنة الري والفلاحة والصيد البحري .
- ✓ لجنة الشؤون الإجتماعية والثقافية والرياضية والشباب .

تعمل هذه اللجان في سبيل ممارسة المجلس الشعبي البلدي لإختصاصاته للتكفل بمختلف الجوانب في إطار الصلاحيات المنوطة به، تتم المصادقة على القرارات في المداولات بحيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم آليات تسيير المجلس ويتم ضبطها بموجب جدول أعمال، تتم المداولات بحضور الأغلبية ويتم ترجيح صوت الرئيس في حال التعادل في الأصوات، يتم التأشير على السجل المرقم الذي تسجل فيه المداولة من طرف المحكمة المختصة إقليميا، يتم تسجيل جميع مناقشات الأعضاء بالمجلس، بالإضافة إلى عدد الحضور وأصواتهم، مرفقا بجدول أعمال الدورة ليتم تنفيذ المداولات بعد 15 يوما بعد المصادقة عليها من طرف الوالي وتحكم هذه المداولات ضوابط وقواعد أساسية بداية من قاعدة علانية المداولات بحيث يجب أن تجري المداولات بصفة علنية، وللمواطن الحق في الحضور مع عدم التدخل، وقد تكون المداولات سرية في حالتين هما:

- حالة معالجة الأمور الإنضباطية للمنتخبين .
- التطرق للمسائل المتعلقة بالأمن والحفاظ على النظام العام في إقليم البلدية (10، 20 رجب عام 1432هـ، الموافق ل 22 يونيو 2011، ص 26)

يحكم سير المداولات وكذا إجتماع اللجان نظام التصويت، فناب تصويت الأغلبية المطلقة شرط أساسي لصحة المداولة، وفي حال تعادل أصوات أعضاء اللجنة فإنه يرجح صوت رئيسها، وتتشكل كل لجنة من عدد من أعضاء المجلس الشعبي البلدي على أن لا يكون نفس العضو في مجموعة من اللجان، من منطلق تكافؤ الفرص والتقسيم العادل بين المنتخبين في إطار التعبير عن مشاكل المواطنين والعمل على حلها من خلال مختلف لجان المجلس، هذا في حال حضور الأعضاء، إلا أن هناك ظروف إستثنائية تمنع عضو المجلس الشعبي البلدي من الحضور، فهنا نجد المشرع الجزائري يسمح بالتصويت عن طريق الوكالة بين الأعضاء لضمان حسن سيرورة المجلس وأشغال لجانه ومداولاته، في سبيل الوصول إلى مرحلة التصويت بالوكالة فإنه وجب توفر مجموعة من الشروط، فتوفر العذر القانوني هو أمر أساسي، كما أنه لايحق للعضو الواحد حمل أكثر من وكالة واحدة في جلسة واحدة، أشغال اللجان التي تعززها المداولات لمناقشة أمور المواطنين لا تكتسي صيغتها التنفيذية إلا بقرار من الوالي عملا بالإجراءات المعمول بها. (بعلي، 2004، ص 81)

2. العلاقة بين تشكيلة المجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية:

يعتبر المجلس الشعبي البلدي آلية أساسية لتجسيد المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات وخاصة ما تعلق منها بمجال التنمية، فتفاعل الهيئات المحلية المكونة من الشعب تشكل قاعدة رئيسية للعمل المشترك في إطار تنمية إقليم البلدية، وتخطيط ووضع السياسات العامة المحلية فمرتكز التنمية أن تنطلق تصاعديا من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، نعالج في هذا المبحث العلاقة الموجودة بين تشكيلة المجلس الشعبي البلدي والتنمية المحلية، وعملية التأثير والتأثر بينهما والفواعل فيهما، كما سنتطرق إلى التحديات التي تواجه التنمية المحلية على المستوى البلدي.

أ. التنمية المحلية على المستوى البلدية:

تعتبر التنمية المحلية هي فعل إجتماعي يساعد الناس في المجتمع المحلي على القيام بتنظيم أنفسهم وإعداد خطط لتنفيذها هذه الأخيرة تكون كفيلة لعلاج المشاكل التي يعيشها المواطن بالإعتماد على الموارد المتوفرة على مستواهم الإقليمي والعمل على استغلالها بما يخدم التنمية بأبعاد استراتيجية، في إطار عملية ديناميكية تشمل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، كمرتكزات للمجتمع المحلي، ترتقي بالمستويات الفردية للمواطن للوصول إلى نماذج مثالية من القيم الإنسانية. (غربي، 2013-2014، ص 123)

كما نجد أن التنمية المحلية على المستوى البلدي، تتطلب مجموعة من المقومات الأساسية، ترتكز عليها لتكون متكاملة، في اطار النهوض بها على المستوى الإقليمي للبلديات، وأهمها المقومات المالية، والمقومات التنظيمية، والمقومات البشرية.

أما المقومات المالية، فإن التنمية المحلية تتطلب وجود موارد مالية ذاتية كافية لتحقيق واجبها وأهدافها لتوفير الخدمات للمواطنين، وهذا بإعتبار أن البلديات تتمتع بصفة الإستقلالية المالية لتسيير شؤونها بعيدا عن ضغط الجهات المركزية، ولهذا فوجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى القيام بتنظيم حركة الأموال والإستثمارات عن طريق القيام بتخطيط مالي جيد، وإعتماد مبدأ الدقة والوضوح في الميزانية .

وأما المقومات التنظيمية، فتتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جانب الإدارة المركزية، تكون مهمتها إدارة المرافق المحلية والعمل على تنظيم الشأن المحلي فتعمل على التنسيق بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية، في سبيل وضع الخطط والمشاريع التي تتلائم مع حاجيات المواطنين، فعلى إختلاف المناطق التي يكنونها كما تضمن سرعة الإنجاز بكفاءة عالية وفعالية كبيرة، والعمل على تبسيط الإجراءات والقيام بإستخدام أساليب مختلفة عن تلك المتعاهد على العمل بها من طرف الإدارة امركزية، من خلال مراعاة الظروف المحلية، وهو ما يزيد من كفاءة العمل، وزيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والإبتكار، كما تكتسب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة عملية مشاركتها في اتخاذ القرارات أو صنعها، كما تعمل المقومات التنظيمية على ترسيخ مبدأ الرقابة الشعبية على أعمال الجماعة المحلية الذي قام بإنتخاب أعضاء تشكيلة مجلسها. (حرزلاوي، 2014-2015، ص 07)

- وبالحديث عن المقومات البشرية، فإننا نتكلم عن الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة فالعنصر البشري هو من يقوم بمتابعة تنفيذ المشاريع ويقوم أيضا بحل المشاكل التي تواجهه في سبيل

ذلك وعلى هذا الأساس وجب القيام بتخفيز العنصر البشري ليقوم بمهامه على أكمل وجه بما يخدم الصالح العام وكذا إشراك الفواعل المجتمعية في عملية إتخاذ القرارات، مما يجعل الفرد يشعر بفاعليته في البيئة التي يكون فيها، وعليه فإنه يحس بالمسؤولية اتجاه المواطنين الآخرين واتجاه البلدية التي يسكنها في سبيل الإرتقاء بها، والعمل على تثمينها، وترشيد استعمالها. (مصطفى بوشامي، حواس، صفحة 35)

ب. تحديات التنمية المحلية في ظل تشكيل المجلس الشعبي البلدي بالصومعة:

يعمل المجلس الشعبي البلدي على إعداد مجموع برامجه السنوية، خلال عهدته الإنتخابية، ويسهر على تنفيذها تماشيا والصلاحيات المخولة له، بصفة قانونية، بما يندرج في إطار المخطط الوطني للتهيئة، وكذا المخططات القطاعية، فالمجلس الشعبي البلدي هو المخول قانونا بإعداد عمليات تهيئة الإقليم وإخضاع أي مشروع إستثماري على المستوى الإقليمي للبلدية إلى الرأي المسبق لأعضاء المجلس، هذا الأخير يبادر إلى تنمية النشاطات الإقتصادية بما يتماشى والمخططات التنموية للبلدية ومواردها، إلا أن تحقيق التنمية المحلية تعترضه مجموعة من الصعوبات والتحديات والتي سيتم التحدث عنها بالموازاة مع التكلم عن مجالات التنمية محليا، هذه الأخيرة تتسم بالعلاقة المباشرة مع الحياة العامة للمواطنين.

أولا. تحديات التنمية المحلية إداريا وسياسيا:

يؤثر غموض القوانين في الجزائر بشكل كبير في طريقة إنفاذها، فمن الناحية القانونية نجد مجموعة من الإختصاصات للبلديات تجعلها تتمتع بإستقلالية في إدارة شؤونها، فالعملية الإدارية هنا عبارة عن ترقية العمل الإداري، ووضع آليات كفيلة بالتصدي للمشاكل والعقبات، بحيث تؤدي إلى الإستثمار الأمثل للوسائل الإدارية في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية. (بن ناصر، 2017، ص 97)

إلا أن هذا الأمر لم يمنع من وجود مجموعة من العراقيل البيروقراطية التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية، وخاصة إذا تطرقنا إلى إنعدام أو نقص التنسيق بينهم وبين مختلف المصالح البلدية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى ضعف الجهاز التنفيذي للبلدية، وهنا نصل إلى مرحلة غياب الشفافية في التعامل والغموض في تفسير الأحكام القانونية المعمول بها، كما أن ضعف الجهاز الرقابي ونقص الآليات الإدارية التي تدعم عمله يؤثر سلبا على الأداء الإداري للموظفين، وهو ما يؤدي بهم إلى التسيب وعدم القيام بالأعباء المنوطين بها، هذا فيما تعلق بالمعيقات الإدارية. (يوسفي، 2010-2011، ص 60)

هذا بالإضافة إلى الأزمات السياسية التي تمر بها المجالس الشعبية البلدية، بحيث تعد الصراعات الحزبية داخل المجلس الشعبي البلدي من أهم التحديات السياسية التي تحول دون إيجاد تنمية محلية (الحاج و وآخرون، ص 170)، فصراع التشكيلات السياسية المكونة للمجلس تأثر سلبا على مخرجاته من مختلف القرارات، حقيقة أن النظام الإنتخابي قد أعطى أفضلية رئاسة المجلس إلى التشكيلة التي تحوز على أغلبية المقاعد إلا أن نظام تسيير الجلسات يخضع إلى تصويت أغلبية المجلس ما يمكن من إتخاذ القرارات العامة التي تعود بالإيجاب على التنمية المحلية، من خلال مخرجات دورات المجلس، وهنا نشير إلى الإنسداد السياسي وهو وضع ناتج عن انغلاق قنوات الحوار والتشاور بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي وهو ما يأدي إلى توقف

نشاطات ومداولات المجلس، مما يخلق حالة من الشغور في التسيير وتعطيل مصالح المواطنين، وهذه الحالة شهدتها الجزائر بكثرة في العهدة الإنتخابية 2012 -2017.

وهذا ماحدث في بلدية الصومعة أثناء العهدة الإنتخابية 2012-2017، حيث عرف المجلس الشعبي البلدي انسدادا بعد قرابة الستة (6) أشهر من تنصيبه سنة 2012، حيث بدأت بوادر الإنسداد منذ الشهر الرابع من التنصيب، فبعد انتخاب رئيس المجلس عن طريق التحالفات والذي كان من حزب المستقبل، بحيث أن المجلس الشعبي البلدي بالصومعة يتشكل من 19 عضوا،06 أعضاء عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، 05 أعضاء عن جبهة المستقبل، 03 أعضاء عن حزب العمال، و05 أعضاء عن حزب جبهة التحرير الوطني، في نهاية الشهر الخامس من تنصيب رئيس المجلس، لاحظ أغلبية الأعضاء أنه يتصرف إنفراديا، كذا ويحصر المشاورات في دائرته الضيقة والتي تتكون من المنتخبين عن حزبه، مع إقصائه بقية التشكيلات السياسية للمجلس من تبادل الأفكار وطرحها، بالإضافة إلى أنهم كانو يتلقون معلومات تسيير البلدية من الشارع، عوض ابلاغهم من طرف رئيس المجلس كما هو معمول به قانونيا.

وهذا ما دفع ب 13 عضوا من المجلس إلى مراسلة الوالي، وتوضيحهم لطريقة تسيير البلدية بحيث تم التطرق إلى إنفراد رئيس المجلس بإتخاذ القرارات، مثل توزيع محلات تم تقديمها على شاكلة إعانات للبلدية من طرف الوالي والتي أمضى رئيس المجلس الشعبي البلدي قرارات تسليمها لأفراد معينين دون الرجوع إلى أعضاء المجلس، وهو الأمر الذي تم التراجع عنه بعد تدخل الوالي على إثر المراسلة التي تلقاها من طرف المنتخبين بالبلدية. (صغيري، 2019)

مع مرور السنة الأولى وأمام ما شهدته البلدية من اختلالات من تجميد للمشاريع، وكذا توقيف دفع مستحقات الموظفين وكذا ذوي الإحتياجات الخاصة لمدة طويلة من الزمن، بدأ الأعضاء الموالين لرئيس المجلس في الالتحاق بزملائهم المقاطعين، ليبقى وحيدا، وهو ما دفعه إلى تقديم إستقالته، (جريدة السلام، 2014، الساعة 16:30) تحت ضغط مجلسه وكذا الإدارة الوصية التي كلفت رئيس دائرة بوفاريك بتسيير شؤون البلدية إلى غاية انتخاب رئيس جديد للبلدية.

بعد مرور عامين من الإنسداد، عرفت البلدية في هذه المدة تعطيلا كبيرا لمصالح المواطنين حيث لم يتم جلب استثمارات محلية (بوزيد، 2019)وكذا تذمر من طرف المواطنين، نظرا للتأخر الكبير في انجاز شبكات الصرف الصحي، وتوزيع السكنات ذات الطابع الإجتماعي، وأيضا ما تعلق بالتهيئة العمرانية والنقل، وما تعلق بالبنى التحتية، كل هذه المشاريع كانت متوقفة إلى غاية سنة 2013 حينما تم انتخاب رئيس جديد للمجلس الشعبي البلدي، حيث استعادة البلدية نشاطها وتم تمرير المداولات ودفع المستحقات والانطلاق في انجاز المشاريع المحلية وتسجيلها في اطار التنمية المحلية. (الجزائر، 2014، ص 09)

هذا الصراع السياسي الذي عرفه المجلس الشعبي البلدي أدى إلى مشاكل في مختلف نواحي الحياة على مستوى بلدية الصومع، فكل القطاعات تضررت من الإنسداد وكذا من تعطيل المشاريع، وهو ما أظهر مجموعة من التحديات الإجتماعية والإقتصادية.

ثانيا. التحديات الإجتماعية:

تعد البلدية محورا رئيسيا للنشاط الإجتماعي، بإعتبارها وحدة رئيسية تقدم مجموعة من الخدمات للفرد والمجتمع المحلي، وهذا من خلال زرع الإهتمام وخلق الثقة في برامج التنمية التي يقرها المجلس الشعبي البلدي، في إطار الإستثمار الأمثل في الموارد البشرية، (عاتيمي، 1983، ص 240) والعمل على الحد من ظاهرة البطالة بإعتبار أنها منطلق القضايا الإجتماعية الأخرى، وهذه التنمية لن تتأتى إلا من خلال وجود جو تعليمي يكفل متطلبات الفهم السليم للمهام المنوط بفعلها التلاميذ وترسيخ ثقافة يعملون وفق مقاربتها في حياتهم العامة، وهو ما دفع المجلس الشعبي البلدي لإنجاز العديد من المؤسسات التربوية والعمل على صيانتها، إلا أن هذه العملية تعرف العديد من المشاكل فالتشكيلات السياسية داخل المجلس تتصارع جهويا، بحيث يحاول كل عضو في المجلس أو كل كتلة أن تكون هذه العملية في المركز الذي يقيم به، كنوع من الإيفاء بالوعود الإنتخابية.

وكذلك هو الأمر بالنسبة للتكفل بمتابعة نشاط المراكز الصحية وقاعات العلاج والعمل على صيانتها بإعتبارها مؤسسات قطاعية تقع ضمن نطاق صلاحياته الإقليمية، ولما تقدمه من خدمات على المستوى المحلي، هذا بالإضافة إلى التجهيزات الخاصة بالشباب، ثقافيا ورياضيا، وفقا للمقاييس المعمول بها، إلا أن النظرة الجهوية لها أثر كبير في توزيع هذه المشاريع.

و لتعزيز ثقافة الديمقراطية التشاركية، يأتي الدور أيضا على إشراك المجتمع المدني، على مستوى بلدية الصومعة في العملية التوعوية بإعتباره متجذرا في المجتمع ويعبر عن مختلف أطيافه، وتأتي هذه العملية في إطار استفادة المجتمع المحلي من طاقات أفراده، استفادة ايجابية، تدفع بالتنمية المحلية إلى الأمام. (بكوش، 2011، ص ص 33-34)

ثالثا. التحديات الإقتصادية:

إن عملية تحسين وتنظيم إستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة على مستوى البلدية، تهدف إلى زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات، بمعدل أسرع من معدل الزيادة في عدد السكان، ذلك أن هذا الأمر يعتبر تحديا كبيرا، فينتج عنه حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب، فالزيادة الديمغرافية بالنسبة للطاقة الإنتاجية لبلدية الصومعة، تقف عقبة في سبيل الإرتقاء بمستوى رفاهية أفراد المجتمع، بالإضافة إلى أن الوسائل التي تستخدم لمواجهة هذه الزيادة لا تزال غير فعالة، كما ترتبط العوامل الإقتصادية أساسا بالخدمات والعمليات التخطيطية للإقتصاد والعمل على تنفيذها، هذا بالإرتباط بظروف البيئة المحلية والموارد المتاحة فيها فكلما كانت البيئة الطبيعية والخصائص المناخية ملائمة للنشاط التنموي زراعيا وإنتاجيا، كلما زاد مردود المشروعات التنموية، وإذا نظرنا إلى النزعة الجهوية في توزيع المشاريع، فإننا سنصطدم بعقبة رئيسة وهي عدم التوازن بين المراكز المختلفة لبلدية الصومعة.

هذا بالإضافة إلى أن الموارد المالية تعتبر العمود الفقري لأي عملية تنموية، فالقدرات المالية هي من تحدد درجة فعالية واستقلالية سلطة المجلس الشعبي البلدي وقدرته على تمويل برامجه الخدمية وتنفيذ سياساته المحلية من مصادره الذاتية، دون الإعتماد الكلي على الدعم المركزي، فكلما إعتمدت البلدية على

موادها في سد نفقاتها، كان ذلك ضمانا لإستقلاليتها ومنه إبعاد الرقابة الشديدة التي يتم فرضها من طرف الوصاية، أو التدخل في شؤونها عن طريق تقديم الإعانات لها. (الشيخلي، 2001، ص 166)

كما أن نقص الخبرات الفنية بالبلدية، وكذا انخفاض مستوى الأداء، بالنظر إلى الوضع السياسي العصيب الذي مرت به، أدى إبشكل كبير إلى قصور الخدمات، وتراجعه.

وعلى هذا الأساس وجب العمل على خلق التنمية الإقتصادية، والتي بدورها توصلنا إلى خلق تنمية محلية متكاملة. (غانم، 2002، ص 324)

إن توفير البيئة السليمة للإستثمار المحلي، وتوفر الكفاءات التي تؤطر ذلك كفيل بزيادة مردود المشروعات التنموية، في إطار تشكيل مجموع النظم الإجتماعية. (خشون، 2011-2012، ص 117)

يمكن القول أيضا أن بروز ظاهرة التمسك بالسلطة على المستوى المحلي، وضعف المسيرين، والتهم المتلاحقة لعمليات التزوير في الإنتخابات وظاهرة العزوف عنها، أثر سلبا على مجالات التنمية. (فريمش، 2011-2012، ص381)، فدور المجلس الشعبي البلدي، من واجبه أن يسعى ماديا ومعنويا، نحو رفع المستوى المعيشي لأفراد الجماعة المحلية في إطار تحقيق العدالة مع جميع الوحدات المحلية من الشعب في المناطق الأخرى . (الحميد، 2001، ص 13)

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع دور تشكيلة المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية للعهدة الإنتخابية 2012 – 2017، ومن منطلق أن تفعيل دور الجماعات المحلية لدفع التنمية يساهم في رفع الإقتصاد الوطني وتوفير خدمة أفضل للمواطنين من خلال خلق المشاريع الإستثمارية مما يساهم في تعزيز الديمقراطية وتفعيل آلياتها وحتى يتم تجسيد تنمية محلية واعدة، انطلاقا من كفاءة أعضاء المجلس الشعبي البلدي توصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات:

- ✓ جهود المجالس الشعبية المحلية غير كافية لوحدها للإرتقاء بالتنمية المحلية، فوعي المواطنين وزرع ثقافة روح العمل اجماعي في إطار الديمقراطية التشاركية يكفل تظافر الجهود.
- ✓ التشكيلات السياسية والصراعات بينها على المصالح وتقسيم الهيئة التنفيذية قد يؤثر سلبا على مخرجات المجلس الشعبي البلدي .
- ✓ إعتراف المشرع الجزائري بإستقلالية هذه الهيئات اللامركزية غير كاف مادامت تخضع إلى الوصاية في سير أعمالها، وطبيعة المشاريع التي تقوم بها .
- ✓ وجود إشكالية أولوية المعين على المنتخب في المجلس الشعبي البلدي من خلال نوعية التكوين والكفاءة في التسيير .
- ✓ إغفال المشرع في نظام الإنتخابات محليا لشرط الكفاءة العلمية، أو الخبرة في المجال لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، يؤثر سلبا على العملية التنموية فمن غير المعقول أن يقوم رئيس لجنة الإستثمار بجلب الإستثمارات وهو لا يفقه في الإقتصاد، وكذا كيف يمكن مثلا لرئيس لجنة الصفقات أن يراعي المصلحة العامة والعمل الجيد من خلال الصفقات التي تقوم بها البلدية في إطار العملية التنموية، وهو ليس خبيرا

في المجال وهنا تتدخل الوصاية عبر موظفيها، ممن يملكون الخبرة في المجال أو التكوين المناسب لذلك في هذه الصفقات، ويمكن منحها أيضا لأشخاص لا تراعى فيهم الشروط الواجب توفرها لضمان جودة عالية في العمل .

- ✓ المشرع الجزائري سمح للمواطنين بالمشاركة السياسية في تسيير الشأن المحلي للبلدية، إلا أنه لم يكفل ذلك بتعزيز القواعد القانونية الملزمة بشكل كاف لإحترام هذا المبدأ .
- ✓ أغلب المشاكل التي تواجهها المجالس الشعبية البلدية في إطار إرسائها للعملية التنموية تكون راجعة إلى الثقافة السائدة و كذا منظومة الوعي المنتشرة لدى المجتمع المحلي .
- ✓ على المواطن المساهمة في التنمية المحلية كفرد ثم كجماعة ثم كهيئات رسمية .
- ✓ مراعاة الكفاءات على حساب الولاءات في تقسيم الهيئة التنفيذية داخل المجلس الشعبي البلدي .
- ✓ الإنسداد السياسي للمجالس الشعبية البلدية يعرقل العملية التنموية بشكل كبير .
- ✓ عدم مراعاة قوائم الترشيحات سواء تعلق الأمر بالقوائم الحزبية أو الحرة، لمعيار الكفاءة في مرشحيها فإن ذلك سيؤثر سلبا على المخرجات التنموية للبلدية .
- ✓ تعزيز قيمة المثقف في المجتمع ودعمه للوصول إلى السلطة المحلية من طرف الشعب يساهم بشكل كبير في دعم التنمية والإرتقاء بها .
- ✓ محدودية الموارد، وعدم تقسيمها بشكل عادل بين البلديات يساهم في إضعاف قدرتها على تحقيق تطلعات المواطن التنموية .
- ✓ مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالإنتخابات، في الشق المحلي وكذا القانون المتعلق بالبلدية بما يكفل استقلالية أكبر، وكفاءة أكثر لخدمة الصالح العام .
- ✓ تفعيل دور الرقابة المستمرة من طرف الخبراء المختصين يكفل عدم إهدار المال العام، وتوجيه المال فيما يستحق من مشاريع .
- ✓ تفعيل دور المجلس الإستشاري البلدي، والمكون من رؤساء المجلس الشعبي البلدي السابقين لما لهم من خبرات سابقة ي التسيير، وإعطائه الآليات القانونية التي تكفل له التدخل في إطار تحقيق تنمية محلية شاملة.

قائمة المراجع

1. القانون العضوي رقم 12 – 01. (18 صفر 1433هـ، الموافق ل 12 يناير 2012). المتعلق بنظام الإنتخابات . العدد الأول: الصادر في الجريدة الرسمية.
2. القانون العضوي رقم 12 – 01. (18 صفر 1433هـ، الموافق ل 12 يناير 2012،). المتعلق بنظام الإنتخابات. العدد الأول: الصادر في الجريدة الرسمية.
3. القانون رقم 11 – 10. (20 رجب عام 1432هـ، الموافق ل 22 يونيو 2011). القانون المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية.
4. جريدة الجزائر. (07 ديسمبر, 2014). لقاء مع نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الصومعة المكلف بالإدارة والمالية، العهدة الإنتخابية 2012-2017. جريدة الجزائر(1095)، 09.

5. جريدة السلام. (14 10, 2014). مقال في موقع، 16:30. تاريخ الاسترداد 21 أكتوبر, 2019، من djazairess.com/essalam/39619
6. سي فضيل الحاج، و وآخرون. إشكالية التنمية المحلية، المقومات والمعوقات. العدد09، جانفي 2017. المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، الجزائر.
7. صاح غربي. (2013-2014). دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، دراسة تحليلية لإتجاهات القيادات الإدارية. تأليف أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.
8. عادل بوعمران. (2010). البلدية في التشريع الجزائري. الجزائر: عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
9. عبد الرزاق الشيخلي. (2001). الإدارة المحلية: دراسة مقارنة. الأردن: دار المس للنشر والتوزيع والطباعة.
10. عبد الغني غانم. (2002). ورقة مقدمة للندوة الموسومة بـ: العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية. بيروت: المعهد العربي لإنماء المدن.
11. عبد المجيد بوزيد. (22 أكتوبر, 2019). مقابلة مع المكلف بتسيير الأمانة العامة لبلدية الصومعة. (حاجي نذير، المحاور) مقر البلدية.
12. عبد المطلب عبد الحميد. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية. الإسكندرية: دار الجامعة.
13. فوزي صغيري. (22 أكتوبر, 2019). رئيس لجنة التهيئة العمرانية في المجلس الشعبي البلدي بالصومعة في العهدة الإنتخابية 2012-2017. (حاجي نذير، المحاور)
14. كريمة بكوش. دور المجتمع المدني في دراسة ثقافة المواطنة لتفعيل جهود التنمية المحلية. 2011. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الجزائر.
15. محمد الصغير بعلي. (2004). قانون الإدارة المحلية في الجزائر. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
16. محمد خشون. (2011-2012). مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية. تأليف رسالة دكتوراه في علم الإجتماع (صفحة 117). جامعة قسنطينة: تخصص علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.
17. محمد رضا عاتيمي. (1983). نظريات ومفاهيم الإتجاه التكاملي للتنمية الريفية. مصر: مكتبة الاسكندرية.
18. مليكة فريمش. (2011-2012). دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر. تأليف رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة قسنطينة 01: تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
19. مولود مصطفى بوشامي، حواس. الجماعات المحلية وإشكالية التنمية. جانفي 2011. مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 2، مجلة علمية إلكترونية.
20. نور الدين حرزلاوي. (2014-2015). دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية. تأليف مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير. جامعة البليدة 2 لونيسي علي: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
21. نور الدين يوسفي. (2010-2011). الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية. تأليف مذكرة ماجستير. جامعة بومرداس: كلية العلوم التسيير والإقتصاد، قسم العلوم الإقتصادية.
22. وهيبة بن ناصر. التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية. 2017. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة02 لونيسي علي، العدد 06.